النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي

أ/عبيدات عبد الكريم[1]

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض ، تحليل وتقويم دور الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي من خلال عرض مختلف المؤشرات التي تبين هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي المعاصر، والقيام بتحليل أثر هذه الهيمنة على الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وتحليل مختلف الأسباب التي أدت إلى استمرار هذه الهيمنة رغم انهيار نظام بريتون وودز، ثم عرض مختلف المؤشرات التي توحي بالاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب(العملات) وتحليل سلبيات وايجابيات هذا الاتجاه.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، الدولار الأمريكي، عالم متعدد الأقطاب.

Abstract:

The aim of this work paper is to expose, analyze and evaluate the role of the American dollar in the international monetary system by: the exposition of different indices which demonstrate the domination of the dollar on the international monetary system, the analysis of the Impact of this domination upon the American and international economy, the explication of the various reasons of the continuation of this domination despite the fall of Britten woods system, and the show of different indices which suggest the direction to multi-polar international monetary system and the analysis of positives and negatives of this direction.

Key words: international monetary system, American dollar, multi-polar international monetary system.

مقدمة:

يمثل النظام النقدي الدولي الإطار المؤسسي للمبادلات الدولية ويتكون هذا النظام من مجموعة من قواعد وطرائق تهدف إلى إصدار ورقابة النقد الدولي، ويسعى هذا النظام إلى تأمين تطور متوازن للمبادلات الدولية، ومن ثم نمو الاقتصادات الوطنية، ويتصف النظام النقدي الدولي بأربعة ملامح تتمثل في نظام المبادلات، اختيار الاحتياطات الدولية، إجراءات إلغاء عدم التوازن الخارجي

[1] أستاذ مساعد –أ–، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

وأسس إدارة الأزمات الدولية.[1]

وبعد أكثر من40 سنة من المرور إلى نظام سعر الصرف العائم والتخلي عن سعر الصرف الثابت بين الدولار والذهب لنظام بريتون وودز لايزال الدولار يهيمن على النظام النقدي الدولي رغم التطور الحاصل نحو عالم متعدد الأقطاب(العملات)، فما هي مظاهر هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي ؟ وكيف يمكن تفسير الهيمنة المستمرة للدولار الأمريكي كعملة احتياطات؟ وهل يمكن لهذه الهيمنة أن تستمر؟

أولا- مظاهر هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي المعاصر:

ارتبط الدولار بقاعدة الصرف بالذهب في ظل نظام بريتون وودز، ورغم انهيار هذا الأخير سنة1973، هناك العديد من المظاهر التي تؤكد استمرار هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي والتي يلخصها دور الدولار في المالية الدولية في الجدول رقم"1".

الجدول رقم"1": الدولار الأمريكي في المالية الدولية سنة 2010م الوحدة: % بالنسبة للإجمالي العالمي.

تحويلات الصرف الأجنبي	%86
الاحتياطات الدولية	%64
ضمانات الديون	%46
الحصة من البنكنوت	%65
الودائع المصرفية خارج الحدود	%59
القروض المصرفية خارج الحدود	%52
The international Monetary System: Where Are We and Where Do We Need to Go?, IMF Working Paper, N'WP/13/224.IMF,November 2013,p28. Source :Rakesh Mohan and others,	

بحيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم العمليات المالية على المستوى الدولي تتم بالدولار الأمريكي حيث أن 86٪ من تحويلات الصرف تتم بالدولار الأمريكي وأكثر من نصف الودائع والقروض المصرفية خارج الحدود تتم بالدولار الأمريكي وأكثر من 64٪ من الاحتياطات النقدية الدولية بالدولار الأمريكي وهذا ما يؤكد هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي، وللتعرف على تطور الاحتياطات الدولية بالدولار نورد الجدول الآتي:

[1] سعود جايد، مشكور العامري، "المالية الدولية: نظرية وتطبيق"، دار زهران، عمان- الأردن،2010م، ص81.

الجدول رقم"2": تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (1995م-2014م)

السنة	إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (مليون دولار)	الاحتياطي النقدي الدولي من الدولار الأمريكي (مليون دولار)	نسبة الاحتياطي الدولي من الدولار إلى إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي
1995م	1034175	610337	% 59.0
1996م	1224464	760071	% 62.1
1997م	1271982	828887	%65.2
1998م	1282406	888724	% 69.3
1999م	1379705	979783	% 71.0
2000م	1518244	1079916	% 71.1
2001م	1569488	1122431	% 71.5
2002م	1795915	1204673	% 67.1
2003م	2223110	1465752	% 65.9
2004م	2655070	1751012	% 65.9
2005م	2843541	1902535	% 66.9
2006م	3315483	2171075	% 65.5
2007م	4119190	2461645	% 59.8
2008م	4210624	2699122	% 64.1
2009م	4566753	2837844	% 62.1
2010م	5163398	3193081	61.8
2011م	5652649	3525135	62.3
2012م	6085909	3731471	61.1
2013م	6190236	3803417	60.9
2014م	6175521	3763294	60.9

Source: IMF; Currency composition of Official foreign Exchange Reserves (COFER), Last updated: June 30, 2014. https://www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/images/chart1.jpg

الشكل رقم"1": تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (1995م-2014م)

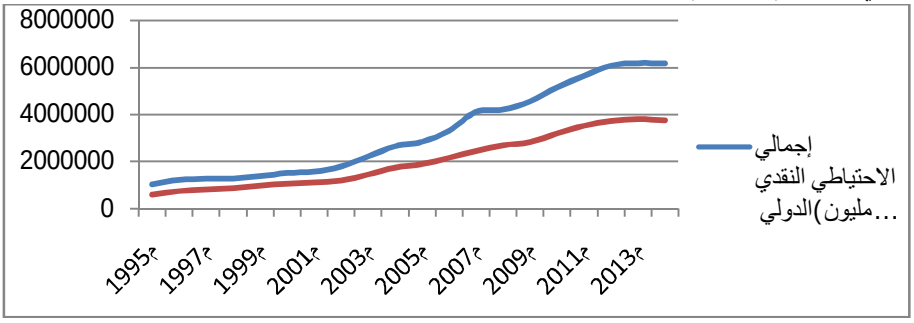

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم"2"

نلاحظ من خلال الشكل رقم"1" أن الاحتياطي النقدي الدولي تطور بشكل كبير

بين سنتي 1995 و2014، بحيث تضاعف 6 مرات إذ انتقل من 1034 مليار دولار سنة 1995 إلى أكثر من 6175 مليار دولار سنة 2014، كما أن الاحتياطي من الدولار الأمريكي تضاعف أكثر من 6 مرات إذ انتقل من 610 مليار دولار إلى أكثر 3763 مليار دولار خلال نفس الفترة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم"2" أن الدولار الأمريكي يمثل جزء كبير من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، حيث نلاحظ أن نسبة الدولار إلى إجمالي الاحتياطات الدولية بلغت 59٪ في سنة 1995م وارتفعت إلى 71.5٪ في سنة 2001م، ورغم انخفاض هذه النسبة إلى 60.9 ٪ في سنة 2014م إلا أن الدولار لا يزال يمثل عملة الاحتياط الرئيسية على مستوى العالم وهذا ما توضحه بيانات الربع الأول من سنة 2014م حيث أن الدولار الأمريكي يمثل نسبة 60.9% من حجم الاحتياطي النقدي على مستوى العالم.

الجدول رقم"3": الاحتياطي النقدي الدولي مقسم وفقا لنسبة مساهمة كل عملة في الربع الأول 2014م

العملة	قيمة الاحتياطات (مليون دولار)	النسبة من الاحتياطي العالمي
الدولار الأمريكي	3763294	%60.9
اليورو	1512308	%24.5
الجنيه الإسترليني	238849	%3.9
الين الياباني	245948	%4.0
الدولار الكندي	117367	1.9%
الدولار الاسترالي	107186	%1.7
الفرنك السويسري	16677	%0.3
عملات أخرى	173890	%2.8
المجموع	6175521	%100

Source: IMF; Currency composition of Official foreign Exchange Reserves (COFER), Last updated: June 30, 2014. https://www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/images/chart1.jpg

الشكل رقم "02": الاحتياطي النقدي الدولي مقسم وفقا لنسبة مساهمة كل عملة في الربع الأول 2014م

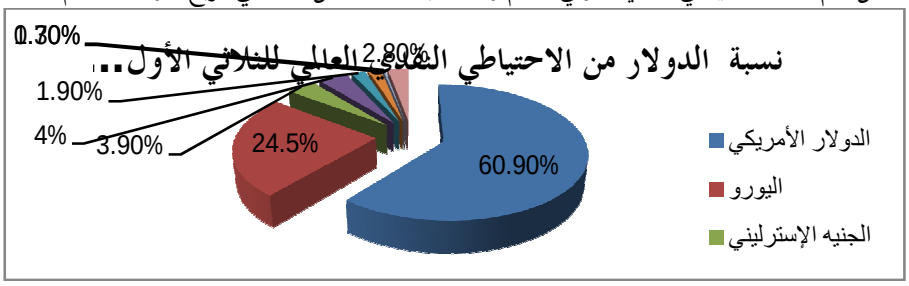

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم"3"

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدولار يمثل العملة الأولى للاحتياطات النقدية الدولية بنسبة 60.9٪ ، يليه اليورو بنسبة24.5% ، ثم الين الياباني

بنسبة 4.0% ثم الجنيه الإسترليني بنسبة 3.9% ، ثم الدولار الكندي بنسبة1.9 والدولار الأسترالي 1.7 والفرنك السويسري بنسبة 0.3% ، وتمثل باقي العملات العالمية ما نسبته 2.8%، وهذا ما يبين لنا مدى هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي.

وعلى ذلك فإن النظام النقدي الحالي يقوم من الناحية الواقعية على أساس عملة وطنية تصدر من دولة لها سياستها الوطنية، وقد أثار استخدام الدولار كأساس للنظام النقدي الدولي الكثير من المشكلات من أهمها:[1]

-أنه يراعي مصالح الدولة المصدرة لهذه العملة، وذلك بتوفير مزايا الحصول على موارد اقتصادية من العالم بلا مقابل حقيقي بمجرد توفير أوراق نقدية للتعامل، وبذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم بما يشبه الحق في فرض ضرائب على العالم، مقابل استخدام الدولار في المعاملات الدولية؛

- إصدار هذه العملة للتعامل الدولي يأخذ في الاعتبار في الدرجة الأولى مصالح الاقتصاد الوطني الأمريكي وليس بالضرورة مصالح العالم؛

-يعطي هذا النظام القدرة للولايات المتحدة على استخدام سياستها الاقتصادية الكلية بصورة أفضل من باقي دول العالم، حيث أن مؤسساتها تتمتع بدرجة سيولة أعلى داخل الأسواق، كما أنها تملك القدرة على الاقتراض من الأسواق الخارجية بعملتها الوطنية، وهي ليست في حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطات من النقد الأجنبي لمواجهة التقلبات في أسعار الصرف؛

- قيام الولايات المتحدة بإصدار الدولار لاستخدامه في المعاملات الدولية يعني أن تصبح الولايات المتحدة عالميا بمثابة البنك المركزي العالمي الذي يصدر النقود للتعامل النقدي الدولي ومن المعروف أن البنك المركزي في أية دولة من دول العالم يصدر النقود في شكل مديونية عليه ولذلك فان مديونية الولايات المتحدة للعالم تعتبر جزءا عضويا في النظام النقدي الدولي، لأن الدولارات كي تتوافر للعالم تتطلب أن تصبح الولايات المتحدة مدينة للعالم الخارجي؛

-يؤدي هذا النظام لعدم التكافؤ في مواجهة الصدمات بين الدول، حيث يعطي قدرة أكبر للدول المصدرة للعملة المركزية على مواجهة الصدمات الاقتصادية، ويؤدي إلى وضع ضغوط أكبر على باقي الدول في مواجهة تلك

[1] محمد ابراهيم عبده ابراهيم، تقييم النظام النقدي الدولي وإمكانية التوجه نحو عملة دولية موحدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2011، ص 149.

الصدمات؛

-يؤدي هذا النظام إلى نقل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي إلى باقي دول العالم نتيجة سيطرة الدولار على النظام النقدي الدولي، وهذا ما ظهر بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في سنة 2008م؛

-زيادة الطلب على الاحتياطات بغرض المحافظة على قيمة العملة الوطنية لباقي الدول التي لا تصدر عملات احتياطية دولية، وذلك على الرغم من مخاوف انخفاض قيمة العملات المركزية، مما يؤدي بالتالي إلى التأثير على قيمة الاحتياطات التي يحتفظ بها، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة التي تعاني منها الولايات المتحدة، كما أنه لا توجد آلية تضمن استقلالية عمل البنوك المركزية لدول العملات المركزية وعملها بشكل يحافظ على مصالح كافة أطراف النظام النقدي الدولي.[1]

ثانيا- أسباب بقاء الدولار مهيمنا على النظام النقدي الدولي المعاصر

بعد استعراض مؤشرات هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي سيتم التطرق إلى تفسير هذه الهيمنة من خلال استعراض بعض الأسباب التي ساهمت في استمرارها:

1-اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منظمة أوبك خلال السبعينات على تنصيب الدولار كعملة لتقييم وبيع النفط في الأسواق العالمية، مما أعطى دفعة قوية للدولار، لقبوله كمعيار عالمي غير مغطى بالذهب، ومن ثم أضفى اليقين لدى المتعاملين كافة في مختلف الأسواق والمنتجات، ولهذا أكد البعض على أنه لضمان استمرار الدولار بأن يحظى بالقوة والقبول في المبادلات الدولية ينبغي عدم فك الرابطة بين الدولار والنفط؛

2-بفك الارتباط بين الدولار والذهب صار بإمكان الخزانة الأمريكية التأثير والتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال المزيد من المديونية، فالسلع كافة بما فيها النفط يتم الاتجار فيها دوليا بالدولار، ومن ثم هناك توقع باستمرار تنامي الطلب على الدولار حتى لو طبعت الولايات المتحدة الأمريكية دولارات تفوق قدرات الاقتصاد الأمريكي، أو لا تبررها حاجته، ولهذا ففي خلال الفترة ما بين 1945م و1965م نما عرض الدولار بنحو 55٪، ولكن بعد فك ارتباط الدولار بالذهب نما عرض الدولار بنحو 3000٪ خلال الفترة ما بين 1970م و2008م ولقد ترتب على ذلك ارتفاع القاعدة النقدية من نحو 800 مليار دولار سنة 1971م إلى 3.6 تريليون

[1] Isabelle Mateos Y Lago: The Debate on the International Monetary system, Session V (Futur of the International Monetary system), KDI/IMF Conference on Reconstructing the World Economy, February 25,2010, Seoul,Corea, P 6-7.

دولار سنة 1987م ، وإلى أكثر من 10.2 تريليون دولار سنة 2004م؛[1]

3-عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان قبول العالم وتسليمه بنظام معيار الدولار وتحقق ذلك عن طريق استخدام المنظمات الدولية المعروفة وبعض المنظرين من أمثال جورج سورس، وفي هذا السيناريو نما الدين الأمريكي بأضعاف معدل نمو الناتج المحلي من 7 تريليون دولار سنة 1975م إلى 16 تريليون دولار سنة 1995م وإلى 34 تريليون دولار سنة 2006م، ولكن وعلى رغم هذه المشكلات حافظت الإدارة الأمريكية على خيار الاستمرار وتغذية الاقتصاد العالمي والمقترضين بالدولار الرخيص، ومن خلال أسعار الفائدة المنخفضة، وهو ما ضاعف من مستوى العجز ما دام ضمن ذلك استمرار مسيرة النمو، حتى مع تضاعف احتياطات الصرف لدى الآخرين؛

4-رغم وصول العجز في الميزان التجاري إلى معدلات مخيفة، لم ينهار الدولار لأن حكومات الدول الأخرى، خصوصا الصين واليابان وغيرهما تسارع لشراء أذون الخزانة الأمريكية، حتى عندما كانت قيم أذون الخزانة هذه في تراجع مستمر سارت تلك الدول (ليس لمجرد إنقاذ الاقتصاد الأمريكي) لإنقاذ صادراتها من خلال ضمان سعر صرف منخفض لليوان أمام الدولار مثلا، إلا أن الخزانة الأمريكية كانت على قناعة تامة بأن الشركاء التجاريين لأمريكا سيكونون مضطرين دائما لشراء أذون الخزانة الأمريكية لمنع انهيار النظام النقدي العالمي.[2]

الجدول رقم"04":الدول الحائزة على سندات الخزينة الأمريكية للمدة (2003م-2009م)

الوحدة: بالنسبة المئوية.

[1] رضا عبد السلام" أزمة مالية أم أزمة رأسمالية"، المكتبة العصرية، المنصورة – مصر، الطبعة الأولى، 2010م، ص 44.

[2] رضا عبد السلام" العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2011م، ص ص 166-177.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصين	10.4	12.2	15.2	18.8	20.3	23.6	24.2
اليابان	36.1	37.3	32.9	29.6	24.6	20.3	20.7
الدول المصدرة للنفط	2.7	3.3	3.8	5.2	5.8	6.0	5.7
انجلترا	5.3	5.1	7.1	4.4	6.7	4.2	4.8
البرازيل	0.7	0.8	1.4	2.4	5.5	4.1	4.5
روسيا	-	-	-	0.3	1.4	3.7	3.8
ألمانيا	2.6	2.7	2.4	2.1	1.7	1.8	1.2
الهند	1.0	0.8	-	0.6	0.6	0.9	0.8
فرنسا	1.1	1.0	1.5	1.2	0.3	0.5	0.8
بقية العالم	40.1	36.9	36.9	35.4	33.1	34.9	33.5
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المجموع مليار دولار	1523.1	1849.3	2033.9	2103.0	2351.1	3076.9	3691.5

المصدر: عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رحيم العويدي، " السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2014م، ص111.

وتشير الإحصائيات في الجدول رقم "4" إلى أن السندات الحكومية الأمريكية تضاعفت قيمتها بين سنتي 2003 و2009 بحيث انتقلت من 1523 مليار دولار إلى 3691 مليار دولار وهذا ما يبين المديونية الكبيرة التي يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي، كما تشير إلى أن كل من الصين واليابان هما أكثر الحائزين على السندات الحكومية الأمريكية بحيث يحوز البلدين على حوالي 45٪ من السندات الحكومية الأمريكية وهذا راجع للاحتياطات النقدية المتراكمة في هذين البلدين من جهة، وللمحافظة على أسعار صرف منخفضة لعملتيهما قصد تشجيع الصادرات والمحافظة على المكانة الاقتصادية لهما.

ثالثا- الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب:

حسب جايمس ريكارد للدولار مسار غير قابل للدعم وهو بالتالي لن يحافظ على ديمومته، وسينضم مع الوقت إلى حشد من عملات الاحتياط المتعددة، سيخضع لحقوق السحب الخاصة، سينتعش عبر الذهب، أو سيسقط في الفوضى مع احتمالات تصريفه أو زواله.[1]

من أهم نتائج الأزمة العالمية الأخيرة هي عدم قدرة عملة وطنية واحدة من قيادة النظام النقدي الدولي فمنذ أن أخذ الدولار هذه المهمة لم يمر عقد من الزمن إلا وحدثت أزمة مالية هدمت كل ما تم بناؤه قبل اندلاعها، فكان من المقترحات المطروحة هي بلورة أسس جديدة لقاعدة هذا النظام تأخذ بعين الاعتبار تجنب الاعتماد المفرط على الدولار والاتجاه صوب الاعتماد على مجموعة من العملات الدولية القوية كاليورو الأوربي، الين الياباني، الجنيه

[1] جايمس ريكاردز، "حروب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2014م، ص327.

الإسترليني واليوان الصيني.

ولقد أدى إلى إعادة النظر في طبيعة النظام النقدي الدولي لصالح التعددية وإضعاف سطوة الدولار العديد من التطورات منها:

1-ظهور اليورو كعملة مهمة في النظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى حصول تعديل رئيسي في القوى الاقتصادية لصالح دول الأسواق الناشئة والدول المصدرة للنفط، خاصة بعد تراكم التزامات كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل باقي الدول المتقدمة؛

2-التوسع المتزايد لدور الدول الناشئة في اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية كنتيجة للتوسع في النمو الاقتصادي وتطور السياسات الاقتصادية لهذه الدول، فضلا عن ظهور الأقطاب الإقليمية كمجموعة " بريك"، وهذا ما أدى إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة السبعة"G7" غير قادرة على اتخاذ القرارات الدولية بمعزل عن الدول الناشئة، مما ساعد على بداية ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب.

أ-**ايجابيات النظام متعدد الأقطاب**: من بين أهم الايجابيات التي يوفرها نظام نقدي متعدد الأقطاب يمكن ذكر ما يأتي:[1]

-سيادة النظام المالي والنقدي متعدد الأقطاب هو بحد ذاته مصدر للاستقرار في هذا النظام من خلال زيادة المعروض من الأصول الاحتياطية الأمر الذي يساهم في توسيع القدرات التي يقوم عليها الحكم في الأصول الاحتياطية الآمنة، وفي الوقت الراهن يتم تأمين العالم من الأصول الاحتياطية عن طريق الدولة المصدرة للعملة الاحتياطية ومن ثم فان أي زيادة في قاعدة عملات الاحتياطي تزيد من تلك الأصول كما أن اتساع قاعدة عملات الاحتياطي تجعل الدول المصدرة تستفيد من ما يسمى بالسيولة الممتازة أي أن الإمكانيات المالية لهذه الدول تمكنها من المحافظة على وضعها كدول مصدرة للعملات الاحتياطية بالإضافة إلى ذلك التنافس الضريبي يؤدي إلى تشجيع سياسات مالية حذرة للمحافظة على القدرات المالية لها وهي السمة البارزة لأي عملة احتياط؛

-ومن بين أهم الايجابيات التي يوفرها النظام هي الحد من التذبذبات في أسعار صرف العملات وأسعار الأصول الاحتياطية" أسعار الفائدة" عن طريق زيادة درجة الإحلال فيما بينها.

ب- **سلبيات النظام المتعدد الأقطاب:** اعتماد نظام متعدد الأقطاب ليس

[1] عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رحيم العويدي،" السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2014م، ص298-299.

ايجابيا دائما ويمكن أن يحتوي العديد من السلبيات من أهمها:

– قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية بدلا من حلها إذ يعني نشوء هذا النظام التعايش السلمي بين الأصول الآمنة المقومة بعملات احتياطية مختلفة، ولا يمكن أن تكون هذه الأصول آمنة ما لم تشترك في العديد من الخصائص، وبتعبير أدق أن ينظر إليها على أنها قابلة للتحويل والتبديل إلى حد كبير، والنتيجة الطبيعية لهذه الاستعاضة هي أن حدوث أي تغييرات صغيرة في هذه الأسس يمكن أن تتسبب في تدفقات الأموال بنسب كبيرة بعيدا عن العملة التي من مشاكل، فمثلا انتشار أخبار سيئة في منطقة اليورو يرفع من تكاليف الاقتراض في ألمانيا كونها تملك حجم أكبر من السيولة في أوربا؛

– مع وجود نظام مالي ونقدي عالمي تتعايش فيه الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو والصين، لكل دولة منها عملة احتياط خاصة بها، بالإضافة إلى أن أصولها قابلة للاستبدال بشكل كبير من حيث السيولة اللازمة والأداء، فلو افترضنا أن واحدة من هذه المناطق (منطقة مثلا) واجهة أزمة مالية سوف تتطلب تدخلا لاختبار القدرات المالية لها، فالمستثمرين سوف يستبدلون أصولهم باليورو إلى الدولار واليوان على الفور لكونها ستصبح أقل مخاطرة، وسيتم تعزيز هذه الظاهرة عبر التكامل الاستراتيجي للمستثمرين، وأن قيمة العملة لدى مستثمر ما يعتمد على نظرة المستثمرين الآخرين، ومن ثم سيكون من الممكن لعملة ما ستفقد مركزها كعملة احتياط بعد الخسارة الجماعية للثقة في قيمتها، وسوف يرافق هذا التحول تدفقات عنيفة لرأس المال بالإضافة إلى تذبذبات أسعار الصرف والفائدة اثر الانعكاس المفاجئ لتدفق رأس المال من منطقة اليورو، وهذا الأخير من شأنه أن يقلل التطور الطبيعي للمعروض من الأصول الآمنة في الاقتصاد العالمي.

خاتمة:

من خلال معالجة الموضوع يمكن استخلاص بعض النتائج منها ما يلي:

– استمر الدولار منذ بريتون وودز في سنة 1944م، يشكل ومن بعيد عملة الاحتياط الرئيسية، إلا أنه لم يكن عملة الاحتياط الوحيدة، وحسب بيانات صندوق النقد الدولي الدولار يشكل 60.9 في سنة 2014%من الاحتياطات النقدية بينما لا يشكل اليورو وهو المكون الأكبر الثاني سوى 24.5 % ويفيد صندوق النقد الدولي عن تراجع بطيء ولكن ثابت على مدى العشر سنوات الماضية فقد شكل في سنة 2000م نسبة 71 % من إجمالي الاحتياطات النقدية، وتم هذا التراجع بانتظام وبشكل متناسق مع توسع التجارة الخارجية بين أوربا وآسيا وفي داخل آسيا؛

-يبقى الدولار الأمريكي مهيمنا على النظام النقدي الدولي كعملة احتياطات دولية، وهذا ما يجعل إصدار هذه العملة يأخذ بالدرجة الأولى مصالح الاقتصاد الأمريكي، وليس بالضرورة مصالح الاقتصاد العالمي، ويؤدي إلى نقل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي إلى باقي دول العالم نتيجة سيطرة الدولار الأمريكي، وهذا ما ظهر بوضوح خلال الأزمة العالمية ل2008؛

-رغم ما لهذا النظام النقدي الدولي من آثار سلبية إلا أن هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي استمرت وذلك لعدة أسباب أهمها: إن الاتجار بالسلع يتم بالدولار بما فيها النفط، وتسارع الدول لشراء أذون الخزانة الأمريكية(خاصة اليابان والصين) رغم وول العجز التجاري الأمريكي إلى معدلات مخيفة.

-هناك اتجاه نحو إعادة النظر في طبيعة النظام النقدي الدولي نحو عالم متعدد العملات (الأقطاب) وإضعاف سطوة الدولار خاصة بعد الأزمة العالمية لـ2008، وظهور جملة من العملات الاحتياطية الدولية التي من الممكن أن تنافس الدولار على المدى البعيد كاليورو والين والجنيه الإسترليني، مع إمكانية دخول اليوان الصيني ضمنها. ويرى البعض أن سيادة نظام نقدي متعدد الأقطاب هو بحد ذاته مصدر للاستقرار من خلال زيادة المعروض من الأصول الاحتياطية.

قائمة المراجع:

1- رضا عبد السلام: أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

2- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

3- عبد الكريم شنجار العيساوي وعبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

4- هاجر سيد فتحي إبراهيم، أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على مستقبل الدولار الأمريكي كعملة الاحتياطات الدولية الأولى في الاقتصاد العالمي،رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2010.

5-سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران، عمان- الأردن،2010.

6-محمد إبراهيم عبده إبراهيم، تقييم النظام النقدي الدولي وإمكانية التوجه نحو عملة دولية موحدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2011، .

7- IMF; Currency composition of Official foreign Exchange Reserves (COFER), Last updated: June 30, 2014.https://www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/images/chart1.jpg

8- Isabelle Mateos Y Lago: The Debate on the International Monetary system, Session V (Futur of the International Monetary system), KDI/IMF Conference on Reconstructing the World Economy, February 25,2010, Seoul, Corea.

9- Rakesh Mohan and others, The international Monetary System: Where Are We and Where Do We Need to Go?, IMF Working Paper, N'WP/13/224.IMF,November 2013